

العراق

في ظلّ استمرار الجدل على النتائج التي أفرزتها الانتخابات البرلمانية، صوّت مجلس النواب على قرار بإلغاء انتخابات الخارج وإعادة المدّ والفرز بأسلوبٍ دحوي. قرار أثار ردود فعل متباينة على المستويين السياسي والقانوني، وادّعت تعقيدات جديدة إلى مشهد ما يحد إتمام عملية التصويت، والذي أبات مشاورات تشكيل «الكتلة الأكبر» بأنه لن يخلو من مشاقّ وربما مفاجات

نتائج الانتخابات على المحكّ:

قرار برلماني بالفرز اليدوي

فتح البرلمان العراقي، امس، فصلاً جديدا من فصول الجدل حول الانتخابات البرلمانية التي أُجريت في الـ12 من الشهر الجاري، مُشزعاُ الأبواب على تعديلات في نتائج عملية التصويت قد تفوق ما جرى الحديث عنه خلال الأيام القليلة الماضية، وفي ظلّ ردود الفعل المتخاضة التي خلفها قرار مجلس النواب إعادة فرز ما لا يقلّ عن 10 في المئة من صناديق الداخل، وتقاوت قراءة الخبراء القانونيين لهذا القرار، تظلّ إمكانية ترجمته مرهونة بموقف «المفوضية العليا المستقلة للانتخابات» التي حذرت مما سمّتها «محاولة لتأليب البرلمان على النتائج». لكن يبقى الثابت أن المزاغم في شأن حدوث تزوير وخروقات خلال الانتخابات دخلت دائرة أكثر جدية، وأن التسلسل بها من قبل الصاغطين في اتجاه تعديل نتيجة التصويت أو إلغاءها سيرتك تأثيراته في مجمل المشهد السياسي، وفي صدارته الحركة الدائر في سبيل تشكيل الكتلة البرلمانية الأكبر.
ويعد فضله، الأسبوع الماضي، مرتين في عقد جلسة استثنائية لمناقشة الخروقات التي راقت العملية الانتخابية واتخاذ قرار في شأنها،

سوريا

54% أسقطوا الصحافة المطبوعة و49% يلجأون إلى الأصدقاء والمعارف

كيف يحصل سورّيّو الحرب على معلوماتهم؟

تخلّت عوائله

عديدة في تحديد

مصادر معلوماتهم

السورية، العامة وتلك

المتعلقة بأوضاع البلاد.

بعض هذه العوامل

كانت نتيجة إضرارات الحرب.

وبعضها الآخر متعلق

بالمصادر نفسها

”

بصورة عادلة ونزيهة»، مشدداً على ضرورة «إحالة من ثبت تورطه إلى القضاء تمهيدا لمحاسنته».
وهذه البنود اختلفت قراءة الخبراء القانونيين والسياسيين لها بين من عدّها «غير شرعية» كونها من خارج صلاحيات البرلمان، وبين من رآها مستوفية لشروط الإزام التي تستوجب تطبيقها. ونبّه الخبير القانوني، طارق حرب، في حديثه إلى «الأخبار»، إلى أن ما صدر عن

”

فهل وسائل الإعلام على اختلاف أشكالها مؤثرة إلى هذه الدرجة ولم تكن معارف السوريين ومعلوماتهم قبل الأزمة وخلالها؟ وإيّ من وسائل الإعلام المحلية والأجنبية اعتمد عليها السوري خلال فترة الحرب للحصول على معلوماته العامة أو تلك المتعلقة بأوضاع البلاد؟

مقاطعة الصحف

في المسج الوحيد الذي نُفذ خلال سنوات الحرب، وحمل اسم مسج السكان وشمل جميع المناطق السورية بلا استثناء في منتصف عام 2014، تمّ بناءً على اقتراح شخصي، طرح السؤال التالي على الباحثين: من أين يستقى أغلب أفراد المجتمع معلوماتهم العامة أو تلك المتعلقة بالأوضاع العامة للبلاد، وتمّ وضع خيارات للإجابة شملت وسائل الإعلام المحلية والعربية والأجنبية (الصحف، الإذاعات، الفضائيات، المواقع الإلكترونية) والأصدقاء

والمعارف، وبين مصادر أخرى. وقد أظهرت نتائج المسج، المنفذ بالتعاون بين الهيئة العامة أو تلك لشؤون الأسرة والكتب المركزي للإحصاء والمركز السوري لبحوث السياسات، أن هناك شريحة ليست



رفض «التيار الصدري»، قرار البرلمان، وأضعا فيه إبطار «الضغوط» (أ ف ب)

”راه خيرا قانونيون ان قرار البرلمان غير ملائم لـ«مفوضية الانتخابات»“

”

بالقيلة بعيدة كل البعد عن التائر بوسائل الإعلام المحلية والأجنبية، ولم تكن الصحف العربية والأجنبية الحرب لأسباب تتعلق بصعوبة الوصول إلى تلك الوسائل، كانقطاع التيار الكهربائي، وغياب خدمة الإنترنت وتدني جودتها، لكن في المقابل فإن «تخندق» وسائل الإعلام إلى جانب أطراف الحرب أثر بشكل واضح على خريطة «تموضع» متابعيها جغرافياً على الأرض السورية، إضافة إلى تسجيل تطور لافت في الاعتماد على الأصدقاء والمعارف للحصول على المعلومات المرغوبة.

في تفاصيل النتائج الكمية للإجابات المسجلة عن السؤال السابق ذكره، يلاحظ «هجرة» كثير من السوريين، وبشكل نهائي، للصحف المحلية كمصدر للمعلومة. فقيل الأزمة، لم تكن نسبة هذه الظاهرة تسجل أكثر من 12%، لكنها خلال الأزمة ارتفعت لنصل إلى نحو 54%، وتأكيدا على المشكلة التي تواجهها الصحف السورية مع قرائها، فإن النتائج تضيف أن نسبة السوريين الذين كانوا يلجأون أحيانا إلى الصحف للحصول على ما يحتاجون إليه من معلومات بلغت قبل الأزمة نحو 37,5%، والمفاجأة أنها خلال الأزمة انخفضت بمقدار النصف تقريبا حيث سجلت نحو 13,6%.
أفضل حالا من نظيرتها المحلية، إذ تظهر النتائج ارتفاع نسبة السوريين المقاطعين نهائيا للصحف العربية والأجنبية من نحو 58,3% قبل الأزمة إلى نحو 75,8% خلال سنوات الحرب. وحتى الذين كانوا يتابعونها بين الفينة والأخرى، فقد انخفضت نسبة المقاطعين نهائيا للفضائيات المحلية تراجع من نحو 3% قبل الأزمة إلى نحو 2,1% خلال الأزمة، فإن نسبة المواطنين بصفة «غالبية» على متابعة هذه القنوات انخفضت من نحو 51,7% قبل الأزمة إلى نحو 39,8% خلال سنوات الأزمة.

يسجل للفضائيات العربية والأجنبية حضورها الواسع في مجريات الأزمة السورية، والذي تجاوز في أحيان كثيرة تادية الوظيفة المهنية إلى الإخراط المباشر في صناعة الأحداث وتوجيهها تحقّقا لمصالح بعض الأطراف الإقليمية والدولية، والدلّ على ذلك التحريض الطائفي الواضح الذي عملت عليه بعض الفضائيات، وتزييف الحقائق والمعلومات، وبثها

على المستوى السياسي، حيث تفاوتت ردود الفعل على قرار البرلمان بين مُرحّب به وساخط عليه. وشكّلت أولى المواقف الراضة على مقب «كتلة الأحرار» المحسوبة على «التيار الصدري»، والتي اعترضت على لسان النائب فيها، رياض غالي، على عدد النواب الذين حضروا جلسة أمس، قائلة إنه دون النصاب (أقل من 140 نائبا)، واعتبر غالي الجلسة محاولة للضغط على المفوضية لتصعيد بعض الشخصيات الخاسرة»، لافتا إلى أنه ليس هناك برلمان في العالم يقوم بإلغاء انتخابات، فهذا ضد الديمقراطية»، وراى رئيس «تحالف تمدن»، فائق الشيبخ علي، بدوره، أن «إلغاء نتائج الانتخابات (كلها أو جزئيا) من اختصاص القضاء العراقي وليس مجلس النواب»، مشيرا إلى أن «كل الخاسرين ممثلون في مفوضية الانتخابات، وبالتالي لا يحق لهم الطعن في النتائج.»

هذا الجدل الذي فاقمه قرار مجلس النواب الأخير يوازيه إصرار لدى «مفوضية الانتخابات» على صوابية إجراءتها وبعدها من أي اختلال. إصرار جذّده أمس رئيس الدائرة الانتخابية في «المفوضية»، رياض البدران، بتحذيره في مقابلة تلفزيونية من «محاولة الانقلاب على نتائج الانتخابات»، منبها إلى أن تلك المحاولات «قد تؤدي إلى وقوع حرب أهلية في البلاد». وترافقت تصريحات البدران مع صدور بيان من مدير العمليات في «المفوضية»، صفاء الجابري، رفض فيه حديث محافظ كركوك واكمال الجبوري عن تلاعب بنتائج الانتخابات في محافظة كركوك، قائلا إن «الجبوري صادق بخط يده على النتائج»، معتبرا أن «أي تصريح خاطئ قد يعرّض الأمن والاستقرار في كركوك للخطر». في خضم ذلك، لم يعد من المتبعّد تدخل «المحكمة الاتحادية العليا» لحسم النزاع الدائر، والدفع في اتجاه تطبيق قرار البرلمان إلى الإغاثه. وأبأ كما من سيؤول إليه القرار المذكور، فإن الثابت أنه له، وعليه فمن صلاحيته مراقبة أداءه وحمله على تنفيذ القرارات الصادرة عنه طالما أنها مستوفية لشروط النصاب والتصويت.

وكما على المستوى القانوني، كذلك

”

نسبتهم من نحو 11,9% قبل الأزمة إلى نحو 2,3%، وهذه هي أيضاً حال القراء الدائمين الذين انخفضت نسبتهم من نحو 4% قبل الأزمة إلى 1% خلالها.

الفضائيات... والاصطفاة السياسية

ردة فعل السوريين حيال وسائل الإعلام تبعاً للاصطفاات والمواقف السياسية الناشئة بفعل الأزمة تتطور أكثر في طبيعة علاقتهم مع الفضائيات المحلية والعربية والأجنبية، إلا أن الحاجة إلى المعلومة المحلية بمختلف مجالاتها، والرغبة في الاطلاع على ما يقوله الآخر حيال مجريات الحرب، شكّلا سببا حال دون حدوث متغيرات عميقة في اعتماد السوريين على الفضائيات كمصدر للمعلومة خلال سنوات الأزمة، ولا سيما الفضائيات المحلية. إذ أظهرت نتائج المسج المذكور أنه في الوقت الذي كانت فيه نسبة المقاطعين نهائيا للفضائيات المحلية تراجع من نحو 3% قبل الأزمة إلى نحو 2,1% خلال الأزمة، فإن نسبة المواطنين بصفة «غالبية» على متابعة هذه القنوات انخفضت من نحو 51,7% قبل الأزمة إلى نحو 39,8% خلال سنوات الأزمة.

يسجل للفضائيات العربية والأجنبية حضورها الواسع في مجريات الأزمة السورية، والذي تجاوز في أحيان كثيرة تادية الوظيفة المهنية إلى الإخراط المباشر في صناعة الأحداث وتوجيهها تحقّقا لمصالح بعض الأطراف الإقليمية والدولية، والدلّ على ذلك التحريض الطائفي الواضح الذي عملت عليه بعض الفضائيات، وتزييف الحقائق والمعلومات، وبثها

الازمة الخليجية

شيخ إماراتي في شباك قطر

بالتزامن مع مرور

عام على اندلاعها تدخل

الازمة الخليجية منعطفا

جديدا تتسارع فيه تطورات

متم شأنها لتحمص مصرير

الخلاف، سواء بتسفره أكثر

او ببلمته، آخر هذه

التطورات كان لجوء نجف

أحد حكام الإمارات إلى قطر

فيل ايام الامر الذي اعطى

الوحدة ورقة ضغط على

ولي عهد ابو ظبي محمد

بن زايد الذي يرفض فكرة

التفاوض مع قطر

علي مراد

على رغم كل التصريحات التي تخرج عن مسؤولين في البيت الأبيض عن نية الرئيس دونالد ترامب حل الأزمة الخليجية، إلا أن الأحداث تخبئ بتحذّر الخلاف كونه بدأ يمس بعائلات الأبر

لجانة حاكم إمارة الفجيرة إلى سفارة قطر في لندن



مسألة تسلمع الشرقي، تماما كما فعلت مع الأمير نواف بن طلال الرشيد (الذي يحمل جنسيتها) والذي سلّمته الكويت للسعودية برضى قطر، إضافة إلى الناشط الحقوقي السعودي محمد العتيبي الذي تمّ في هذه الأيام ذكرى عام على تسليم قطر إياه إلى السعودية، الجدير بالذكر أن الشيخ راشد بن حمد الشرقي حاز عام 2013 على دكتوراه في الاقتصاد من جامعة لندن ميتروبوليتان، وهو نشيط على الصعيد الثقافي والاجتماعي في إمارة الفجيرة، ولم تتضح بعد حقيقة الأسباب التي دفعته للجوء إلى الدوحة.

خلال سنوات ما قبل الأزمة. وفي تمام واضح مع واقع الإعلام الإلكتروني السوري، فإن النتائج أشارت إلى أن نسبة غير المتصفحين للإعلام العربي والأجنبي زادت خلال سنوات الأزمة لتصل إلى 27,7%، مقارنة بنحو 22,1% والانخفاض الأبرز كان في نسبة المتصفحين «أحيانا»، والتي تراجعت في الأزمة إلى نحو 23,1% بعدما كانت تسجل قبل الأزمة نحو 35,2%.

المعلومة «السببية»

تظهر نتائج المسج بوضوح تام كيف أن كثيرا من السوريين خلال فترة الأزمة أصبحوا يعتمدون على الأصدقاء والمعارف في الحصول على ما يريدونه من معلومات تتعلق بالأوضاع العامة في البلاد، وينسب أعلى من نسب اعتمادهم على وسائل الإعلام. فقد أكد 49,4% من المحبون في مناطق البلاد المختلفة أنهم خلال بقضور الإعلام الإلكتروني العربي والأجنبي على الساحة السورية خلال الأزمة، إذ تكشف النتائج أن نسبة السوريين المتصفحين لهذا الإعلام ارتفعت من نحو 3,7% قبل الأزمة إلى نحو 5,9%، كما حققت نسبة المتصفحين «غالبيا» زيادة ملحوظة وصلت إلى 20,2%، مقارنة مع 12,6%

يسجل للفضائيات العربية والأجنبية حضورها الواسع في مجريات الأزمة

هذه المتغيرات كانت على حساب عادات المشاهدة الأخرى لهذه الفضائيات، فنسبة المشاهدين غالبا تراجعت من نحو 55,2% قبل الأزمة إلى نحو 44,6%، والمشاهدين أحيانا من نحو 25,5% إلى نحو 18,1%. وبمقاربة بسيطة لكل النسب السابقة، يمكن الاستنتاج على ذلك التحريض الطائفي الواضح الذي عملت عليه بعض الفضائيات، وتزييف الحقائق والمعلومات، وبثها العربية والأجنبية لتصعب «دائمة»